

## تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

تُفرز التحولات السياسية الكبرى -سواء كانت ثورية أم إصلاحية- تغييرات دستورية تعبّر عن قواعد النظام السياسي الجديد وتطلّعاته الشعبية أو النخبوية. وكثيرًا ما تبدو هذه التحولات -لمن يعايشها- تحولاتٍ فريدة الطابع، غير أن الدراسة المعمّقة والمقارنة للدساتير الثورية تكشف عن وجود أنماطٍ مثالية، تتشارك فيها التجارب المختلفة في حمل مجموعة من السمات المتشابهة، مع احتفاظ كل بلد وكل تجربة بصيغتها الخاصة.

يستهلُّ بروس أكرمان -أستاذ القانون الدستوري المبرّز في جامعة ييل الأمريكية، وأحد ألمع الأسماء الفكرية في الفضاء الأنجلوساكسوني- كتابه الأخير بوضع سؤال الدستور في قلب عملية إسباغ الشرعية على التحولات السياسية الوليدة. يُسلك هذا الكتاب ضمن مقاربة منهجية تسعى إلى استيعاب النماذج الدستورية والقانونية في طيفٍ واسعٍ من البلدان ضمن إطار مقارنٍ مُحكّم. ومن خلال البحث عن مصادر شرعية التحولات الجديدة، ومجريات عملية إقرار الدساتير الجديدة ومآلاتها، يخلص أكرمان إلى وجود أنماطٍ مثاليةٍ ومساراتٍ كبرى تحكم عملية التحولات الدستورية.

يقترح أكرمان إطارًا عامًا للتحولات الدستورية المقارنة يستند إلى ثلاثة أنماطٍ مثالية: أولها هو نمط الدساتير الثورية (وهو موضوع هذا الكتاب حصريًا)، حيث تمثّل الثورة الجذرية على النظام القديم فاتحةً لمشهدٍ سياسيٍّ ودستوريٍّ جديد، ولحظةً لصعود نخب وخطابات جديدة تستند إلى الشرعية الشعبية وإلى السلطة الكاريزمية، وتفرض واقعًا سياسيًا جديدًا تعبّر عنه دستوريًا. إلا أن لحظة الثورة العاصفة لا بدّ أن تعيد ترتيب أوراقها، آخذةً شبكات المصالح وصراعات القوى وتحولات ما بعد الثورة بعين الاعتبار، وهو ما يحتاج إلى دراسة متأنية لسيرورة هذه الدساتير وما تمرّ به أنظمتها السياسية من تحولاتٍ ومفترقاتٍ عبر الأجيال المتعاقبة. أما النمط

الثاني، فهو أنصاف الثورات التي تؤدي إلى نوع من التسويات السياسية بين موالين براغماتيين وثوريين معتدلين، حيث تمرُّ الحالة المندرجة في هذا النموذج بلحظات انتقالٍ سياسيٍّ تفاوضية، يُعاد فيها تشكيل التحالفات السياسية بين أطراف داخل النظام وخارجه (وهو ما يمكن أن ندرج ضمنه مجموعةً من الثورات الإصلاحية العربية بعد عام ٢٠١٠م). ويمثّل النمط الثالث التحولات الدستورية التي لا تمرُّ عبر مسار النضال الشعبي، بل تقوم فيها نخبة جديدة بالاستفادة من ضعف القوى القديمة وفراغ السلطة لفرض نفسها مشاركاً في صياغة القواعد السياسية والدستورية الجديدة.

يؤرخ هذا الكتاب للتحولات الدستورية الثورية في الأعوام المائة الماضية، بما فيها من محطات كبرى، كالحربين العالميتين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتشكّل الاتحاد الأوروبي وتراجع جاذبيته، وصعود السياسات الشعبوية. وتشمل الحالات التي يدرسها باستفاضة كلاً من الولايات المتحدة والهند وإيران وجنوب إفريقيا وإيطاليا وبولندا وفرنسا وبورما و«إسرائيل»، ويجمع المؤلف بإتقان بين إيلاء كل حالة عنايةً تحليليةً خاصةً تناول تحولاتها التفصيلية، وبين بناء نموذج عامٍ يدرس القواسم المشتركة بين هذه الحالات.

تأتي هذه الترجمة المتخصصة لهذا الكتاب ضمن اهتمام مركز نهوض للبحوث والدراسات بالنظرية السياسية والدستورية المقارنة، وبدراسة التحولات الكبرى في المشهد العالمي لاستخلاص الدروس وفهم الأنماط التي تحكم التحولات وتؤثر في مصائرهما ونهاياتها. وقد أصدر المركز جملةً من الأعمال في حقل السياسات المقارنة وحقل الدراسات الدستورية، منها: «أقنعة الدين السياسية: الدين والأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة» للوقا أوزانو، و«ضمانات الحرية في الدستور الأمريكي» لروسكو باوند، و«الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة» لودرو ولسن، و«العلاقة بين الدين والدولة: دراسة مقارنة بين النظام الدستوري المصري والنظم الفرنسية والتركية والإيرانية» لمحمد طه عليوة.

يأمل مركز نهوض للدراسات والبحوث أن يثير هذا الكتاب ما يستحقّه من نقاشاتٍ حول طبيعة التحولات السياسية الكبرى، ودور المنظومة القانونية والدستورية في إقرار هذه التحولات، وفي بناء الإجماع والشرعية والمصادقية على أساس متين.